

## الأصول في النحو

الخبر فكل هذا جيد لأن ( هي ) منفصلٌ بمنزلة الأجنبي ولو قلت : ( غلامٌ هندی ضربتُ أمٌها ) كان جيداً لأن الأم منفصلة وإنَّما أضفتها إلى هند لما تقدم من ذكرها فهندٌها هنا وغيرها سواءٌ ألا ترى أني لو قلتُ : غلامٌ هندی ضربتُ أمٌ هندی كان بتلك المنزلة إلا أن الإضمار أحسن لما تقدم الذكر والضمير المتصل لا يقع موقعه المنفصل المذكور إلا على معناه وتقديره وإنما هذا كقولك : ( زيداً ضربَ أبُوهُ ) لأنَّ الأب ظاهرٌ ولو حذف ما أضفت إليه صلحَ فقلت : أبٌ وغلامٌ ونحوهما والأول بمنزلة : ( زيداً ضربَ ) الذي لا يحل محله ظاهرٌ فلذلك استحال .

قال أبو العباس : وأنا أرى أنه يجوز : ( غُلامٌ هندی ضربتُ ) وباب جوازه أنَّك أضمرتَ ( هنداً ) لذكرِك إياها وكان التقدير غُلامٌ هندی ( ضربتُ هندی ) فلم تحتج إلى إظهارها لتقدم ذكرها وكان الوجه ( غلامها ضربتُ هندی ) ويجوز الإظهار على قولك : ( ضربَ أباً زيدٌ زيدٌ ) ولو قلت : ( أباهُ ) كان أحسن فإنما أضمرتَها في موضع ذكرها الظاهر ولكن لا يجوز بوجهٍ من الوجوه : ( زيداً ضربَ ) إذا جعلت ضمير زيدٍ ناصباً لظاهرة لعلتين : إحداهما : أنَّ فعله لا يتعدى إليه في هذا الباب لا تقول : ( زيدٌ ضربتهُ ) إذا رددتَ الضمير إلى ( زيدٍ ) ولا تقول : ضربتني إذا كنتَ الفاعلَ والمفعولَ وقد بينَ هذا والعلة الأخرى : ما تقدم ذكره من أن المفعول الذي فضلهُ يصيرُ لازماً لأنَّ الفاعل الذي لا بدُّ منه معلق به ولهذا لم يجر : زيداً طَنَّ منطلقاً إذا أضمرتَ ( زيداً ) في ( طَنَّ ) وإن كان فعله في هذا الباب يتعدى إليه نحو : ( طننتي أخاك ) ولكن لم يتعد المضمرة إلى الظاهر لما ذكرتُ لكَ وأما ( غُلامٌ هندی ضربتُ ) فجاز لأن هنداً غيرُ الغلامِ وإن كانت بالإضافة قد صارت من تمامه ألا ترى أنك تقول : ( غلامٌ هندی ضربها ) ولا تقول : ( زيدٌ ضربهُ )